خاطبه قائلاً: "أمامك أمران إما أن تستقيل وإما أن تصعد المنصة"

الكندري: استجوابنا القادم لوزير النفط سيثبت مدى الهدر والفساد المالي والإداري

طالب النائب فيصل الكندري وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي بصعود المنصة في الاستجواب الذي سيقدمه مع النائبين د.خليل عبدالله والحميدي السبيعي، وذلك لإثبات مدى الهدر والفساد المالي والإداري في القطاع النفطي.

وقال الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة مخاطبا وزير النفط «أمامك أمران إما أن تستقيل وإما أن تصعد المنصة، وأنصحك بأن تصعد المنصة، لأن هناك أمورا يجب أن يعرفها الشعب الكويتي والقيادة السياسية والحكومة والعاملون في القطاع النفطي».

وأضاف الكندري إن الوزير تأخر في تقديم تقرير لجنة التحقيق حتى يتأخر توقيع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عليه نظرا لوجوده في مهمة رسمية.

فيصل الكندري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وبين أن التقرير الذي تسلمناه في جلسة يوم الثلاثاء أمس الأول خلا من المرفقات والمستندات والملحقات، حتى لا تظهر حجم الإدانات والهدر والتبديد في المال العام والعبث والاستهتار به.

وأكد أن التقرير اثبت أن الوزير ضلل نواب الأمة في جميع محاور الاستجواب وفي جميع الردود، وقال إنه سيطلب المرفقات التي تثبت إدانة القياديين عن طريق المجلس ولجانه.

وأشار إلى أن القيادات في قطاع النفط يقومون بتوزيع المشاريع على أكثر من مقاول وبطرق كثيرة نكشفها للشعب الكويتي، معربا عن أسفه من اتهام الوزير لرئيس لجنة التحقيق بأن له مصالح شخصية.

وبين أن تلك اللجنة بها مواطنون أكفاء أفاضل وأن التشكيك فيهم واتهامهم في ذممهم مرفوض، مؤكدا أن اللجنة بكامل أعضائها اتفقت على ما جاء في التقرير.

واستغرب الكندري تصريحا لرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت قال فيه إن الكويت ترفع انتاجها إلى مليونين و900 ألف برميل في نهاية عام 2018، مبينا أن هذا التصريح به تضليل صريح.

وقال إن المفترض أن يكون إنتاجنا 3 ملايين و650 ألف برميل، فلماذا لم نصل إلى هذا الإنتاج، وأين الـ 9 ملايين دينار التي صرفت من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للإنتاج؟

وأضاف أن الإنتاج انخفض 500 ألف برميل في اليوم ما يكبد الدولة خسارة بالغة، وذهبت للمقاولين، مبينا أن الوزير في اجتماع مجلس إدارة مؤسسة البترول قال «إن هذه (بوقة البوقات)».

وأكد أن ما يحدث في القطاع النفطي كارثة تتسبب في خسارة الدولة مئات الملايين بسبب المقاولين الذين ليست لديهم قدرة مالية على انشاء مجرد غرفة، مضيفا أن الوزير تذرع بأن الأرقام سرية، وهي مصطلحات تستخدم للتهرب من المسؤولية.

وقال إن الإخوان في الشقيقة السعودية قالوا إن لديهم القدرة على زيادة الإنتاج بمقدار مليوني برميل وقال الإخوان في الإمارات إن لديهم القدرة على زيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في حين أن الوزير قال إن لديه القدرة على زيادة الإنتاج بمقدار 85 ألف برميل، معتبرا ان ذلك «شيء مؤسف».

وبين أن حقل برقان الذي نفتخر به عالميا اليوم من 80 إلى 90٪ من انتاجه أصبح ماء، ومن المؤسف أن حقلا بهذا الحجم يتم تدميره.

الغانم يهنئ المتسابق الظفيري لفوزه بلقب بطل راليات الشرق الأوسط

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى متسابق الراليات مشاري الظفيري عبر فيها عن خالص تهنئته بمناسبة فوزه بالمركز الاول للترتيب العام لمجموعة (N) للمرة الرابعة وبلقب بطل راليات الشرق الأوسط الذي أقيم في لبنان مؤخرا. وقال الغانم في برقيته ان إنجاز المتسابق الظفيري يعكس القدرات الكبيرة التي يمتلكها الشباب الرياضي الكويتي، متمنيا له ولباقي الرياضيين مزيدا من النجاحات والإنجازات في المحافل القارية والدولية.

عيسى الكندري يدعو بوشهري إلى الاستقالة

عيسى الكندري

قال نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري إنه بعد تقدم وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية م.حسام الرومي باستقالته لاستشعاره المسؤولية السياسية، فإنني أدعو وزيرة الإسكان د.جنان بوشهري الى أن تحذو حذوه و«تقص الحق من نفسها» لذات الأسباب والمبررات.

وأضاف نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري في تغريدة على حسابه الشخصي في تويتر أن مركز الوزيرين في أحداث الأمطار واحد وألا تتشبث بالكرسي، لتعزيز مظاهر الديموقراطية التي ننعم بها في الكويت.

الرويعي: كم عدد الطلبات الإسكانية؟

د.عودة الرويعي

وجه النائب د.عودة الرويعي سؤالا لوزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري جاء فيه: يرجى تزويدي وافادتي بالآتي:

1ـ كم عدد الطلبات الاسكانية قيد الانتظار حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع توضيح تاريخ هذه الطلبات؟

2ـ ما خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتقليص قائمة الانتظار للطلبات الاسكانية واختصار فترة الانتظار لاصحاب هذه الطلبات وتوضيح ذلك بالارقام والاحصائيات؟ وما المعوقات التي تواجه المؤسسة وتحول دون تلبية كل طلبات المواطنين من السكن الخاص؟

الحريص يسأل الجبري عن مبررات تغيير اسم منطقة «خباري العوازم»

مبارك الحريص

وجه النائب مبارك الحريص سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري قال في مقدمته: نمى إلى علمي ان المحمية الواقعة في منطقة خباري العوازم تم إطلاق اسم آخر عليها بخلاف الاسم التاريخي للمنطقة الواقعة فيها والمعروفة بمنطقة خباري العوازم مما يشكل، إن تم ذلك تلاعبا وعبثا غير مسؤول في تاريخ الكويت والمسميات التاريخية للمناطق وهو الأمر الذي لا يصح ولا يمكن تجاوزه.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما المبررات في إطلاق تسمية المحمية بخلاف الاسم الصحيح والتاريخي والمعتمد لها وهو منطقة خباري العوازم؟ وهل قامت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بالتحقيق في تغيير الاسم التاريخي والمعتمد للمنطقة؟

2 ما الخطوات التي قامت بها الهيئة وذلك لتدارك وتثبيت المسمى الصحيح والمعتمد للمحمية والمعروفة بمنطقة خباري العوازم؟

3ـ ما الإجراءات التي ستتخذها الهيئة نحو من يثبت تلاعبه أو تعمده في تغيير المسمى التاريخي للمنطقة والمعروف في منطقة خباري العوازم؟

استفسر عن العقود التي أبرمتها الوزارة لتجهيز المستشفى

السويط لوزير الصحة: ما أسباب عجز الوزارة عن تشغيل مستشفى جابر بالطاقة التشغيلية الكاملة؟

ثامر السويط

هل الطاقة التشغيلية لمستشفى جابر 10٪ فقط؟

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح قال في مقدمته: يتطلع الشعب الكويتي قاطبة بكل شغف لافتتاح المستشفيات الجديدة على أكمل وجه والتي تعتبر الأضخم محليا وإقليميا من حيث التطوير والرعاية الطبية والتكنولوجية. ومما لا يدعو للشك بأن الوزارة كانت وما زالت تتعثر في الافتتاح الكامل للمستشفيات والتوسعات الطبية.

وطالب تزويده بالآتي:

1ـ هل صحيح ان الوزارة ستشغل مستشفى جابر، على أن تكون الطاقة التشغيلية له 10٪ فقط؟ وهل صحيح انه سيستخدم لقاطني منطقة جنوب السرة مبدئيا؟

2ـ ما الأسباب التي تجعل الوزارة عاجزة على تشغيل المستشفى بالطاقة التشغيلية الكاملة؟ خصوصا ان المبنى كان شبه جاهز منذ أكثر من 3 سنوات؟ ولماذا تم الافتتاح إذا كانت الوزارة عاجزة عن تشغيله بشكل كامل؟

3ـ كم بلغت الميزانية الإجمالية لتجهيز مستشفى جابر بالأجهزة والمعدات الطبية؟

4ـ ما العقود التي أبرمتها الوزارة لتجهيز المستشفى؟ برجاء تزويدي بجميع العقود الموقع عليها سواء أكانت أجهزة أو معدات طبية أو تقديم خدمات طبية؟

5ـ هل تم إبرام عقود مع شركات طبية بشكل مباشر؟ وتم تغير التوريد أو الإنشاء دون الرجوع للجنة المركزية للمناقصات والفتوى والتشريع وديوان المحاسبة؟ وما مبرراته؟

6ـ هل تمت الاستعانة بأجهزة طبية من بعض المستشفيات والمناطق الصحية ووضعها بمستشفى جابر بشكل واضح قبل الافتتاح الرسمي للمستشفى؟

7ـ ما مبررات الاستعانة بالأجهزة الطبية من المستشفيات ووضعها بمستشفى جابر وما الضرورة الملحة لمثل هذا الإجراء؟

8ـ هل تمت الاستعانة بمقاول آخر غير مقاول المشروع لإدخال الأجهزة الطبية؟ وهل يعتبر هذا الإجراء مخالفا لأصل العقد مع مقاول المشروع؟ وهل يترتب على ذلك فسخ عقد الضمان وتسييل الكفالة للسنوات الـ 10 المقبلة والتي تقدر بـ 35 مليون دينار لإخلال وزارة الصحة بالعقد عن طريق إدخال مقاول آخر؟

9ـ هل تم إيقاف بعض التوسعات الطبية ببعض المستشفيات وتخصيص ميزانيتها لمستشفى جابر؟ الرجاء تزويدي بتلك المشاريع التي تم إيقافها في المستشفيات الأخرى؟

10ـ هل تم أي تجاوز في عمل أوامر تغييرية ودفع مبالغ إضافية للشركات الطبية في التوريد أو ما يرتبط بالمشاريع الإنشائية؟ وهل هذا الإجراء يعتبر إخلالا ببند الأوامر التغيرية؟

11ـ تم إجراءات تأسيس شركة مساهمة مقفلة مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار لإدارة مستشفى جابر، يرجى تزويدي بالاستراتيجية والخطة التشغيلية المتفق عليها مجدولة بجدول زمني واضح المعالم.

استفسرت عن عدد الحالات التي يتم علاجها في مركز البابطين للحروق وجراحة التجميل

الهاشم: هل تتم الرقابة على الكراجات والمطاعم والعيادات حول كيفية التخلص من النفايات؟

صفاء الهاشم

وجهت النائب صفاء الهاشم سؤالا الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية م.حسام الرومي جاء فيه: نظرا للأزمة الحالية التي تعيشها البلاد بسبب غزارة هطول الأمطار والتي كشفت الكثير من الأخطاء والسلبيات المتعلقة بآلية صرف المياه وغرق الكثير من الطرق وغيرها من الأضرار التي تكبدها الوطن والمواطن مما يدل على الخلل الموجود في أداء الهيئة العامة للبيئة لممارسة أعمالها في نظافة وحماية البيئة ومراقبة المخالفين وهي بهذا تحيد عن الهدف الذي أنشئت من أجله.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1ـ هل تتم الرقابة على الكراجات والمطاعم والعيادات الطبية وغيرها حول كيفية التخلص من نفاياتها؟ وهل تتم محاسبة المخالف؟

2ـ هل هناك دراسة للأثر البيئي من زراعة الكاناكاربس بجانب مجاري صرف المياه؟ وهل لها أضرار صحية كونها قريبة من المنازل؟

3ـ هل هناك دراسة لأثر ظاهرة الاحتباس الحراري على الكويت؟ وهل هناك حاجة لتغيير أو تطوير البنية التحتية لمواجهة هذه التغيرات؟

كما وجهت سؤالا الى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح جاء فيه:

تستحوذ وزارة الصحة على جزء كبير من الميزانية العامة للدولة ومن منطلق المتابعة الحثيثة على أوجه الصرف ولحماية المال العام وضمان حصول كافة المواطنين على الخدمات الصحية بالشكل المطلوب وبدون أي تقصير.

يرجى إفادتنا وتزويدنا بما يلي:

1ـ عدد الحالات التي يتم علاجها في مركز البابطين للحروق وجراحة التجميل، على أن يتم حصرها حسب التصنيف التالي كويتي/ غير كويتي/ وافد أو مقيم؟

2ـ بيان بعدد متلقي العلاج من الوافدين أو المقيمين مصنفه حسب جنسياتهم، أعمارهم ونوع الإقامة من الذين تم إجراء عمليات تجميل أو ترقيع جروح لهم؟

طالب وزيرة الشؤون بتسهيل الإجراءات مع المواطنين

العتيبي يرفض تعسف لجنة تعويضات الأمطار مع المراجعين

خالد العتيبي

رفض النائب خالد العتيبي التعسف الذي تمارسه لجنة تعويضات الأمطار، مؤكدا ان الشروط التعجيزية التي وضعتها اللجنة وتطالب بها المواطنين محاولة للهروب من حق واجب من الدولة تجاه المواطنين لتعويضهم من آثار السيول والأمطار التي كشفت عن تقاعس وزارات ومسؤولين عن القيام بواجبهم تجاه طرق وشوارع البلاد وبنيتها التحتية. وزاد العتيبي: استبشرت خيرا بتجاوب مجلس الوزراء السريع مع مقترحي بضرورة تطبيق نصوص الدستور وتعويض المواطنين جراء الكوارث، لكن ما نراه حاليا من تعنت في قبول الأوراق والمطالبة بفواتير أثاث مضى عليها سنوات والتفاوض مع وكالات السيارات لتنظيف السيارات فقط ورفض تعويض خرير الأسقف فضلا عن المطالب والشروط الأخرى التعجيزية، يجعلنا نفقد الثقة في الإجراءات الحكومية لتعويض المواطنين ونتأكد أن اللجنة بمنزلة ديكور لامتصاص الغضب الشعبي في وقتها. وطالب العتيبي وزيرة الشؤون بضرورة إيجاد حل للازدحام الشديد من المراجعين بإنشاء أكثر من مقر للجنة في المحافظات الست مع مقر دائم بمنطقة الفحيحيل ومدينة صباح الأحمد وهما الأكثر تضررا من السيول، وإعطاء تعليماتها بتسهيل الإجراءات على المواطنين وليس التعامل معهم كخصوم.

طلب موافاته بنتائج لجان التحقيق السابقة

الدلال لوزير الأشغال: ما أسباب إهمال مشكلة تطاير الحصى في الشوارع والطرق؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية قال في مقدمته: مازالت مشكلة «تطاير الحصى» في شوارع الكويت تتفاقم مع ظهور الأزمات الأخرى التي تواجه البنية التحتية للدولة والتي مازالت توقع أضرارا يومية على المواطنين ـ ولا تعويض لهم بالمقابل ـ وكل ذلك بسبب ضعف البنية التحتية وعدم تطوير الخلطة التصميمية للاسفلت وإلزام المصانع بها، اضافة إلى ضعف الأطراف الرقابية على مقاولات رصف الشوارع والطرق، أضف إلى ذلك عدم جاهزية مختبر الوزارة ـ إلى الآن ـ لخلطة «السوبر بيف» ولا توجد متابعة من أي جهة خارجية تلزم الوزارة بوضع خطة تنفيذية لتلافي هذه المشكلة ومشكلة تفتت الطبقة السطحية للأسفلت، علما بأن تكرار الأمر نتج عنه تشكيل لجان تحقيق سابقة للجنة المرافق في السنوات السابقة في الموضوع نفسه إلا أن الأمر لم يعالج حتى حينه.

وطالب الدلال بتزويده بالآتي:

1ـ ما الأسباب التي أدت إلى إهمال مشكلة تطاير الحصى في الشوارع والطرق وعدم وضعها كأولوية في الوزارة خصوصا أن الضرر عبء كبير يقع على المواطنين بشكل يومي.

2ـ يرجى موافاتي بنتائج لجان التحقيق السابقة المتعلقة بذات الموضوع (تطاير الحصى وإعادة صيانة الطرق) وبخاصة التي شكلت مؤخرا من وزارة الأشغال العامة أو هيئة الطرق، وما نتائج لجان التحقيق، وما الأدوار التي قامت بها وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق لتنفيذ نتائج وتوصيات لجان التحقيق وبالأخص اللجان الأخيرة المشكلة من الوزارة.

3ـ يرجى موافاتي بالجهات والأطراف والشركات المتعاقد معها المسؤولة عن صيانة الطرق منذ ثلاث سنوات حتى تاريخه، وما هي الأدوار المطلوبة منها؟ وهل قامت بها؟ وهل يوجد إخلال بأدوارها؟ وكيف تعاملت الوزارة وهيئة الطرق مع صور الاخلال ان وجد؟

4ـ موافاتي بالملاحظات والمخالفات التي سطرتها الاجهزة الرقابية بشأن تكرار ازمة تعامل الوزارة وهيئة الطرق مع مشكلة ضعف الطرق وإعادة صيانة الطرق وبالأخص فيما يتعلق بمشكلة تطاير الحصى في الشوارع والطرق (ديوان المحاسبة ـ جهاز المراقبين الماليين.. الخ) وموقف وزارة الاشغال العامة وهيئة الطرق حيال تلك المخالفات والملاحظات.

حماد لرصف الطرق في جميع المحافظات

سعدون حماد

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا برغبة لإعادة رصف الكويت بسبب تكرار ظاهرة تطاير الحصى سواء في الطرق الداخلية او الخارجية او الخطوط السريعة، خاصة بعد ما تعرضت له البلاد من هطول للأمطار خلال الفترة الأخيرة، ونتج عنها كشف وتلف للطبقة السطحية للطرق وتطاير الحصى منها، مما تسببت في إتلاف زجاج المركبات وتعريض حياة المواطنين للخطر.

ونص الاقتراح على ما يلي: «إعادة رصف وسفلتة جميع الطرق في جميع المحافظات سواء الطرق الداخلية او الخارجية او الخطوط السريعة، وذلك وفقا للمواصفات والمعايير والجودة العالمية».